خلاف الملك فؤاد و أمينة هانم إلهامى حول الوقف الخاص بها (1925-1924)

هند محمد عبد الرحمن

ملخص

اجتهدت أمينة هانم إلهامى زوجة الخديو توفيق و الذى حكم مصر فى الفترة (1879-1892) وأم الخديو عباس حلمى الثانى الذى حكم مصر فى الفترة (1892-1914) فى الحفاظ على حقها كناظر لوقف جدتها بنبا قادن أم الحاج عباس باشا (1848-1854) قبل أن يشاركها الملك فؤاد هذا الحق ثم ينتزعه منها فى ظل أجواء سياسية منحته حريات و سلطات كثيرة (1917-1936) كان من المفترض عدم وجودها فى ظل دستور1923، فماذا كانت أسباب النزاع و كيف فاز الملك فؤاد بنظارة وقف بنبا قادن.

خلاف الملك فؤاد و أمينة هانم إلهامى حول الوقف الخاص بها

(1925-1924)

مقدمة

يعتبر الحديث عن تسلط ملوك مصر على الأوقاف حديث قديم جديد ، ماهية هذا الصراع و الى ماذا وصل و إلى اى مدى وصل نفوذ الملك فؤاد فى السيطرة على أوقاف الغير هو موضوع هذا البحث . و الذى تم الاعتماد فيه أساساً على صورة من بعض مستندات الدعوى التى أقامتها أمينة هانم إلهامى ضد الملك فؤاد فى آواخر عام 1924 لاستيلائه على نظارة وقف بنبا قادن . كما كان كتاب الأوقاف و السياسة فى مصر للدكتور ابراهيم البيومى غانم مرجع أساسى فى تتبع تطور نظام الأوقاف وإدارتها و علاقة حاكم مصر بالأوقاف. لقد تتبع جابرييل بير Gabriel Baer فى كتابه A History of Landownership in Modern Egypt,1800-1950 بعض جوانب تطور الأوقاف فى مصر حتى قيام ثورة يوليو.

يبدأ البحث بالتعريف بالوقف المتنازع عليه ثم أطراف النزاع و علاقتهم و الظروف المحيطة بالقضية فيما يخص تطور سلطة الحاكم على الاوقاف ثم عرض للقضية وكيف دارت المرافعات ووجهة نظر الطرفين ثم التعليق على المشكلة و القضيه و احداثها ثم نتائج البحث.

وقف بنبا قادن هو وقف خيرى أنشأته الاميرة بنبا قادن فى 28 شعبان 1277على مساحة 1000 فدان بناحية قها القليوبية ووقفت اعياناً اخرى اصبحت تابعة للوقف فى حجج تغيير الوقف لاحقاً فى 1279 و 1282 و جعلت حكمه كحكم الحجة الاصلية و كان هذا الوقف للانفاق على سبيل أم عباس والدة الخديوي عباس حلمي الأول والتى قرّرت بعد مرور 13 سنة، أن تبني هذا السبيل في حي القلعة الشهير و شارع الصليبة حالياً، ترحُمًا على روح ابنها «عباس»، والذي قُتلَ في قصره ببنها، عام 1854. كمّا أصرت الأميرة أنّ يُسمى السبيل بـ «أم عباس» وليس سبيل الأميرة بنبا قادن، تخليدًا لذكرى ولدها المتوفي وطلباً للرحمة له،و

ملحق بهذا السبيل كتاب لتعليم الأطفال و قامت أمينة هانم إلهامى ببناء عدة مدارس ينفق عليها نفس الوقف. [1]

أما أمينة هانم إلهامي (شكل .1) فهى ابنة إبراهيم إلهامي باشا من زوجته الأميرة منيرة سلطان، ابنة السلطان عبد المجيد الأول، وقد تزوجت من الخديوي توفيق وأنجبت له الخديو عباس حلمي الثاني، ومن بعده الامير محمد علي والأميرة خديجة والأميرة نعمت هانم، وقد أوقفت أمينة هانم حياتها واهتمامها وتبرعاتها على العمل العام وكفالة المساكين والمرضى في الجمعيات الخيرية، فلقبت بـ"أم المحسنين". [2]

و أما فؤاد(شكل.2) فهو الابن السادس للخديو إسماعيل و أصغر أبنائه، غادر مصر مع أبيه عند عزله سنة 1879 و لم يرجع إلى مصر إلا بعد وفاة أخيه توفيق حاكم مصر و أكبر أبناء إسماعيل فى سنة 1892،و تولى ابن توفيق (عباس حلمى الثانى) حكم مصر وسمح لعمه فؤاد بالعودة و ترك فؤاد عمله فى السفارة التركية فى فيينا ليصبح ياوراناً لابن أخيه لمدة ثلاث سنوات ثم قرر أن يترك منصبه و يهجر عباس حلمى الثانى و سياسته التى لم يكن راضياً عنها لكنه قررالبقاء فى مصر،ثم يتولى حكم مصر بعد عزل عباس حلمى الثانى، السلطان حسين كامل الذى أعرض ابنه الوحيد الأميركمال الدين عن تولى عرش مصر، فأصبح الملك فؤاد أحد المرشحين بقوة لإعتلاءعرش مصر. ليتولاه بالفعل بعد وفاة السلطان حسين و يصبح حاكم مصر منذ 1917 هو السلطان أحمد فؤاد. [3]

أما عن علاقة الطرفين بالواقفة [4*] بنبا قادن فهى أم عباس باشا حاكم مصر (1848-1854) والذى تزوج ماهوش قادن وانجب ابراهيم إلهامى، و أمينة هانم هى ابنة ابراهيم أى هى حفيدة عباس باشا ابن بنبا قادن لذلك كان من الطبيعى وجود اسمها فى حجة وقف بنبا قادن كثالث ناظر[5*] للوقف بعد الواقفة ثم يوسف باشا فاخر.[6] أما الملك فؤاد فهو ابن اسماعيل ابن ابراهيم ابن محمد على فليس هناك أى علاقة مباشرة بين بنبا قادن صاحبة الوقف و الملك فؤاد.

أما عن علاقة الملك فؤاد بأمينة هانم إلهامى التى هى زوجة أخيه الخديو السابق توفيق فلم تتحدث عنها المراجع كثيراً ولكن كانت ساحات القضاء و سجلات المحاكم أكثر حديثاً.

فقد كانت أمينة هانم خارج مصر منذ عزل ابنها الخديو عباس حلمى الثانى و جاءت أحداث الحرب العالمية الأولى لتزيد من صعوبة عودتها و لكن عقب انتهاء الحرب تم السماح للوالدة بالعودة الى مصر و كان الوسيط فى هذا احمد شفيق باشا حسب روايته فى مذكراته : "فى يوم 9 ابريل حضر الامير محمد على الى منزل احمد شفيق باشا و طلب ارسال خطاب من السيدات المصريات الى اللورد اللنبى بشأن عودة دولة الدولة حيث انتهت الاحكام العرفية التى تمنع عودتها. و لذلك يطلبن وساطة جنابه لرفع هذا القيد و تذليل الصعوبات التى ربما تعوق رجوعها ".[7] و عند عودة الوالدة، كانت هناك احتفالات كبيرة ساهمت المدرسة الالهامية فيها بالاحتفال و اصطف التلاميذ فى محطة القاهرة فى انتظار قدوم الوالدة فى القطار القادم من الاسكندرية.[8][9*] كانت العداوة شديدة بين السلطان فؤاد حينئذ و اسرة الخديو عباس حلمى الثانى لأن الخديو المعزول و اسرته لديهم يقين ان العم أحمد فؤاد كان يمكن أن يرفض عرض انجلترا و يرفض حكم مصر و فى رأيهم كان ذلك سيحفظ حق عباس حلمى الثانى كحاكم على مصر.

شكل.1 أمينة هانم إلهامى شكل.2 الملك احمد فؤاد (1917-1936)

نقلاً عن

(موقع فاروق الأول)

https://www.faroukmisr.net/tawfik.htm

تاريخ العلاقة بين حكام مصر من أسرة محمد علي و الأوقاف (1805-1936)

مرت العلاقة بشأن إدارة الاوقاف بصفة عامة والأوقاف الخيرية[10*] بصفة خاصة بثلاث مراحل أساسية خلال القرن التاسع عشر و القرن العشرين كما يلي:

1. أثناء حكم محمد على حتى الإحتلال البريطانى كان هناك نزاع بين حكام مصر و نظار الأوقاف.
2. فى فترة الحرب العالمية الأولى كانت الأسرة الحاكمة و الإدارة البريطانية هما أطراف النزاع و فقد نظار الأوقاف الكثير من سلطتهم و نفوذهم.
3. فترة السلطة الدستورية 1923-1952 و التى حاول الملك خلالها أن يحتفظ بسلطاته التقليدية على أراضى الوقف أمام المحاولات و الجهود المبذولة لتأمينها فى إطار القانون. وللفترة الثالثة ينتمى الملك فؤاد و تنتمى قضية وقف بنبا قادن.

أماعن الفترةالأولى فقد أنشأ خلالها محمدعلى إدارة عامة للوقف الخيرى عام 1835 ولكن تم إلغاؤها بعد ثلاث سنوات من إنشائها، وكان إلغاؤها غالباً بسبب إعتراض النظار والكنيسة الأرثوذكسية وأعيدت الرقابة عليها فى عهد عباس الأول عام 1851 وأعطيت السلطة للقضاة لعزل المنحرفين منهم.[11]

و فى الفترة من 1863 إلى سنة 1879 أصدرت المحاكم الشرعية 360 تقريراً بإقامة الخديو اسماعيل ناظراً على 360 وقفية- لكل وقفية تقرير نظر مستقل – و قد قام هو بتوكيل ناظر ديوان عموم الأوقاف بإدارتها نيابة عنه، و انتقلت نظارة هذه الأوقاف الى الخديو توفيق بعد توليه الحكم خلفاً لوالده بموجب تقرير عام أصدرته محكمة مصر الشرعية و يظهر التقرير عدداً كبيراً من الوقفيات ذات الريع الوفير و قد اصبحت تحت سيطرة الإدارة الحكومية مع نهاية عهد إسماعيل.[12]

كان التحول و التغيير كما هو واضح على يد الاحتلال البريطانى و الذى ترتب عليه خضوع دخل الاوقاف للحكومة كأى وزارة أخرى يتدخل البريطانيون فى شئونها بدون أدنى حرج.كما تمت إقامة أحمد حشمت باشا وزير الأوقاف ناظراً على جميع الوقفيات التى كانت فى نظارة إبراهيم نجيب باشا (آخر مدير لديوان الاوقاف قبل تحويله الى وزارة) و بهذا التحويل تغير المركز القانونى للشخصية المعنوية التى كان يمثلها ، فبعد أن كانت مستقلة عن الحكومة أضحت جزءاً منها ، و يزخر التاريخ بالأحداث التى تثبت سيطرة حاكم مصر على وزارة الاوقاف و أموالها منذ نشأتها وحتى ثورة يوليو1952 . [13*] فقد شهدت الفترة من 1914 إلى سنة 1934 توسعاً كبيراً فى اجمالى ما كانت تديره الوزارة من الأطيان الموقوفة ، حيث زادت فى الفترة من 1914 الى سنة 1924 بمقدار51,560 فدان و فى الفترة من سنة 1924 إلى سنة 1934 زادت بمقدار 46,249 فداناً أى أن المساحة قد زادت بنسبة 100% تقريباً خلال عشرين عاماً.[14]و فى عهد السلطان حسين كامل الذى خلف الخديو عباس حلمى اصدرت محكمة مصر الشرعية قراراً بإقامة السلطان حسين ناظراً على جميع الوقفيات التى كانت فى نظر الخديو السابق ثم توالت عملية نقل السلطة و النظارة على الأوقاف . و توالت التقارير الصادرة من المحاكم الشرعية بإقامة حكام مصر نظاراً على الأوقاف خلال الفترة من 1913 إلى 1952 و بلغ عددها الإجمالى 675 تقريراً كان نصيب الملك فؤاد منها هو الأكبر حيث بلغت 370 تقريراً.[15]و كانت هذه التقارير (تقارير النظر) التى أصدرتها المحاكم الشرعية هى الآلية الشرعية لوضع الأوقاف تحت إدارة ديوان الأوقاف الملكية.[16]

ديوان الأوقاف الملكية :

كانت الأوقاف السلطانية قد انفصلت عن ديوان عموم الأوقاف سنة 1900،و صار لها ديوان خاص بها له ميزانيته الخاصة ابتداءً من العام 1918/1917 و أصبح بعد ذلك يسمى "ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية"و استمر ذلك حتى ثورة يوليو 1952[17]. كانت الأوقاف التى يديرها ديوان الاوقاف الملكية هى الأوقاف التى يعين حاكم مصر ناظراً لها و كانت ادارتها تحقق له الكثير من المصالح الخاصة سواء كانت مادية ام غير ذلك. و كانت الأوقاف الرئيسية التى يديرها ديوان الاوقاف الملكية هى الأوقاف الخيرية التى أوقفها أعضاء الاسرة المالكة ،بالاضافة الى أوقاف أوقفها أشخاص عاديون مثل وقف أحمد المنيكلى و كانت مساحته 2500 فدان و جزءاً من أوقاف أحمد مصطفى عمرو حتى بلغت مساحة الاوقاف التى يديرها ديوان الأوقاف الملكية 65000 فدانا فى الفترة من 1912 و حتى 1919 بينما فى عام 1926 بلغت 52000.[18]

الرقابة على ميزانية ديوان الأوقاف

قبل سنة 1897 كان هناك ميزانية خاصة لكل وقف على حده و لم تكن هناك ميزانية عامة للاوقاف ككل مبوبة و منظمة بشكل يسهل مراقبتها . ففى عام 1896 صدرت إرادة سنية بوضع ميزانية لديوان الأوقاف بداية من أول يناير 1897 بحيث "تكون مشتملة على بيان كافة الإيرادات و المصروفات مع ترتيبها بحسب أنواعها ووجوه إنفاقها" و كان المقصود بهذا الأوقاف الخيرية او التى لا يعلم لها جهة استحقاقا ومن الذي يستحق النظر عليها.و لم تخضع هذه الميزانية لرقابة أى سلطة من سلطات الدولة و كان الخديو يعتمد الحسابات التى تقدم إليه. [19]

ولما تحول ديوان الأوقاف إلى وزارة فى عام 1913، تم تحديد الجمعية التشريعية بأنها هى الجهة الرقابية على إيرادات ومصروفات الأوقاف ، و اصبح الأمر و كأن ميزانية الأوقاف بلا رقيب لضعف الجهة الرقابية المحددة فقد كانت مجرد "هيئة استشارية" و لكنها تناولت الأوقاف الأهلية فى مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة 1915/1914 و استقر رأى الأعضاء على عدم الدخول فى تفاصيل ميزانيات الأوقاف الأهلية و تناولها بشكل مجمل و سطحى ستراً لأسرار العائلات المستحقة فى تلك الأوقاف. [20]

كانت الرقابة على ميزانية وزارة الأوقاف من الموضوعات الهامة التى أثارت جدلاً واسعاً فى المجالس التشريعية على الرغم من المادة 134 فى الدستور [21*] و التى نصت على تطبيق الإجراءات القانونية الخاصة بالميزانيات المنفصلة فى ميزانية وزارة الأوقاف. [22] و إستنكرت وزارة عدلى يكن عام 1926 حق البرلمان فى الرقابة على ميزانيات الوقف الأهلى و أوقاف الحرمين و منذ ذلك الحين أصبحت وزارة الأوقاف تقدم الميزانية إلى مجلس الوزراء.[23]

قضية وقف بنبا قادن

طالب الملك أحمد فؤاد بصفته حاكم البلاد تمكينه من النظر الحسبى على وقف بنبا قادن بناحية قها فرفع ديوان الأوقاف الملكية دعوى أمام المحكمة الشرعية العليا و قامت هيئة التصرفات بتمكين الملك فؤاد من الوقف و استأنفت أمينة هانم وتم طلب حضورها أمام هيئة تصرفات المحكمة العليا الشرعية التى قضت بأن الملك فؤاد له حق النظر الحسبى على وقف بنبا قادن بناءًا على عبارة جاء ذكرها فى حجة الوقف الأولى بتاريخ 28 شعبان 1277 التى أوقفت فيها بنبا قادن(والدة الحاج عباس باشا حاكم مصر 1848-1854) مساحة ألف فدان فى ناحية قها (القليوبية) و تم تغيير الحجة الأصلية ثلاث مرات فى حياة الواقفة ولم تكرر العبارة الموجودة فى حجة الوقف الأصلية التى يستند لها الملك فؤاد فى طلبه لنظارة الوقف بل حددت فيمن لهم حق النظارة بعيداً عنه تماماً .[24] و ذكر محامى الملك فؤاد ان المطالبة بالنظر الحسبي جاء لأن المستحقين للوقف قد تقدموا بشكوى لديوان الأوقاف الملكية الخصوصية.[25] و بناءاً عليه مكنت محكمة تصرفات مصر الشرعية الملك فؤاد من النظر الحسبى على الوقف الأصلى و الذى لم يعد له وجود بناءاً على استبدال تم لاحقاً مسجل فى حجة لم يضطلع عليها ديوان الأوقاف الملكية (قبل الدخول فى اجراءات الاستيلاء على الوقف) و غابت عنه تفاصيلها بما فيها إلغاء الواقفة للنظر الحسبى و تعيين من يستحقون النظارة على الوقف و ليس منهم حاكم مصر .[26]

وكلت أمينة هانم إلهامى عنها المحامى الشرعى الشيخ محمد عز العرب الذى ترافع أمام المحكمة العليا الشرعية تالياً و موضحاً ردها على محامى الخصم (الملك فؤاد) . و كانت هناك 1000 فدان أخرى معروفة باسم وقف شلقان تحت نظارة الملك فؤاد بنفس مكان وقف بنبا قادن الأصلى الذى كان فى حجة عام 1277هـ. اما وقف بنبا قادن وقت القضية فقد قامت الأميرة باستبداله ليصبح كل ما فى هذا المكان ملك للاميرة و تصبح أرض وقف بنبا قادن بناحية بلتاج و ليس قها.

وتم نشر تفاصيل النزاع فى كتاب مطبوع ، ولم تكن هذه بدعة بدأها محمد عز العرب المحامى الشرعى بقضية أمينة هانم إلهامى و لكن منذ القرن التاسع عشر نجد مشاكل مشابهة

كثيرة و أوقاف متنازع عليها تمت طباعتها ربما كنوع من اثبات الحالة فى أعيان متنازع عليها.[*27]

لكن ما تتميز به قضية وقف بنبا قادن هو طرفى النزاع: أم الخديو السابق و زوجة الخديو السابق ضد ملك البلاد الحاضر الملك فؤاد.

- النزاع مرفوع بشأنه دعوى أمام محكمة مصرالابتدائية الشرعية وكان محدد لنظره جلسة 18 نوفمبر 1924 و بناءاً على ذلك إنتقل محضر من المحكمة إلى سراى عابدين و أعلن محمد نجيب باشا الغرابلى مديرديوان الأوقاف الخصوصية الملكية بصفته نائباً عن الملك فؤاد.
- ثانيا الألفاظ فى نص مرافعة محمد عزالعرب فيها من الجرأة ما لا يتناسب مع كون الخصم هو حاكم البلاد (مثل عبارات"و فاته أن هذا التهديد لا يرعب سمو الأميرة")[28]
- عند قراءة الدعوى و اتهام الملك لأمينة هانم باستبدال الوقف و هو ما كان سابقاً(معروفاً فى الفقه بأنه يهدم الوقف) يطرح سؤالا عن سبب قيامها بالاستبدال و الاجابة فى نفس العبارة[29] و هى انها تحاول الإبتعاد عن وقف شلقان الذى هو تحت نظارة الملك فؤاد و تحمى وقف بنبا قادن من اى أطماع فى انتزاع نظارة الوقف منها و لكن ديوان الأوقاف الملكية لم يفحص سوى حجة الوقف الأصلية التى تغير بعد ذلك ما كان فيها من مكان العين و حق النظارة على الوقف.

وخسرت أمينة هانم إلهامى واستطاع الملك فؤاد انتزاع نظارةالوقف [30] منها أما ما يسطره التاريخ من فوائد تحققت للمصريين من أوقاف أمينة هانم الخاصة ووقف بنبا قادن حينما كانت ناظرةعليه جعلهاجديرةبلقب أم المحسنين فنجد الكثيرمن المدارس بالإضافة إلى مدرسة صناعية إلهامية جديدة أنشأتها أمينة هانم لتستكمل ما بدأته من خيرات[31].

يتضح من ملابسات قضية وقف بنبا قادن عاليه ما يلي:

- كان الملك بنفوذه كناظر للوقف له السلطة الكاملة على الأوقاف التى يديرها و استطاع أن ينفذ شروط الوا قفين كما يتراءى له.
- تحركت أحداث هذه القضية فى اخر عهد وزارة سعد زغلول و تم الفصل و الحكم فيها لصالح الملك فؤاد فى عهد وزارة احمد زيور و الذى كان يسمى بعهد الوزارات الملكية و احمد زيور نفسه كان يلقب بأحمد الصغير على اعتبار انه ليس أكثر من ظل لأحمد الكبير أى الملك فؤاد ، أما وزير الأوقاف فى وزارة زيور فقد كان "محمد صدقى" و كان اختياره حسبما ظهر فى الوثائق البريطانية بسبب أنه"نجح عندما كان عضواً فى مجلس النواب 1924 فى مضايقة سعد زغلول".[32]
- **أن محمد عز العرب**[*33]**(محامى أمينة هانم إلهامى)** استند في دفوعه إلى أن:

1. كل الاجراءات التى تمت حتى صدور قرار تعيين الملك فؤاد ناظر على وقف بنبا قادن لم تخطر بها أمينه هانم و كان علمها بها من قبيل المصادفة .
2. القرار الذى صدر بنظارة الملك فؤاد على الوقف أصدرته هيئة تصرفات محكمة مصر (هيئة غير مختصة بإصدار قرار تمكين و لكن مختصة بتنفيذ قرارات صادرة عن جهات قضائية مختصة و تمكين الناظر من وقفه اذا لم يكن هناك نزاع)

3. التغيير الذى حدث فى حجة الوقف كان تغييراً فى المصارف و ليس فيما صدر عن الواقف.[34]

- **مجلس البلاط الملكى[35*] باعتباره الجهة التى تنظر الخلافات بين أفراد الأسرة المالكة كان من المفترض أن ينظر هذا الخلاف و لكن ربما تحكم الملك فى هذه الهيئة جعل أفراد الأسرة المالكة لا يلجأون إليها.**

وكان الملك فؤاد قد أنشأ هذا المجلس طبقاً للأمر الملكى رقم 63 لعام 1922 و كان الغرض الأساسى منه هو إحاطة أسرار الأسرة العلوية بالكتمان و ليكون بمثابة هيئة قضائية عليا للفصل فى الأمور الناشئة بين أفراد الأسرة العلوية . وكان حسب المادة رقم(8) من قانون نظام الأسرة المالكة يتشكل من أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكى، رئيس مجلس الأعيان فإن لم يوجد و حتى يوجد فيكون أحد كبراء رجال الدولة الحاملين رتبة الرئاسة او الامتياز و يعين بأمر ملكى، وزير الحقانية،رئيس الديوان الملكى، شيخ الجامع الأزهر، رئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة،رئيس المحكمة الشرعية العليا،مفتى الديار المصرية، و يشترط ان يكون الأعضاء من المسلمين.[36]

و لم تتضمن اختصاصات مجلس البلاط الاساسية [37*] النزاعات المالية و العقارية بين أفراد الأسرة المالكة.[38] و لم تلجأ امينة هانم لمجلس البلاط بل قام ديوان الوالدة (أمينة هانم) بدعوة ديوان الخاصة الملكية للتقاضى علناً حتى يدلى كل طرف بحجته و لكن ديوان الخاصة الملكية اعتبر هذا الطلب تجاوز وتم تعيين فؤاد ناظراً على وقف بنبا قادن بقرار من هيئة التصرفات و التى لا تملك سلطة اصدار هذا القرار حسبما ذكر محامى أمينة هانم الشيخ عز العرب.

و لكن يبدو أن الملك (و كان نفوذه يتزايد بمرور الوقت) كان متحكماً فيما يعرض على مجلس البلاط من قضايا الأمراء يمثلون فيها أطراف النزاع، فقد حاولت الأميرة نجوان أن تصل بقضية استرداد املاك الأمير سيف الدين (1928/1927) إلى ساحة المحاكم المختلطة و كان متوقعاً منها أن تذهب بها للمحاكم الشرعية غير أن ما حدث أن القضية أصبحت من إختصاص مجلس البلاط ،مما جعل الأميرة نجوان تعقد اتفاقاً مع عدد من الأمراء و رجال السياسة لإلغاء مجلس البلاط نفسه .[39]

- ما تم كشفه من حقائق بعد هذه القضية يثبت أن ابناء محمد على لم يضيعوا اى فرصة لزيادة ممتلكاتهم على حساب الاوقاف. فنجد الخديو عباس قد كلف احمد خيرى باشا (مدير سابق للأوقاف الخصوصية) بشراء 200 فدان كان قد تسلمها ديوان الأوقاف الخاصة الملكية على انها ضمن وقف بنبا قادن فى الظاهر لكن فى الواقع كانت ملكا لشخصين اخرين (حسين صبرى و على بك فهمى وورثة فاضل باشا) و أن يؤخذ الثمن من أموال الأوقاف الخصوصية ويعتبر عهدة على احمد خيرى باشا و الذى كان اسمه مستعاراً فى الشراء.[40]
- سؤال هام يطرح نفسه عن أسباب إصرار الملك فؤاد على الاستيلاء على وقف بنبا قادن : كان عزل عباس حلمى الثانى (ابن امينه هانم) عام 1914 على يد البريطانيين و استمراره يتحرك فى مختلف الدوائر خارج مصر لاسترداد عرشه المفقود،لنحو عقدين من الزمان بعد خلعه[41] كان مصدر تهديد كاف للملك فؤاد يدفعه دفعاً للتعبير عن قلقه بازعاج والدة الخديو

عباس حلمى الثانى ،أمينة هانم فى مصر. كان ضيق فؤاد أكثر من الجد ابراهيم إلهامى الذى حاز على محبة جدته بنبا قادن فأسندت نظارة الوقف له و لذريته التى منها أمينة هانم .لذلك اختار الملك فؤاد وضع اسم (بنبا قادن) على المدرسة الصناعية ليصبح الاسم مدرسة بنبا قادن الصناعية بدلاً من المدرسة الصناعية الإلهامية.[42](شكل.3)

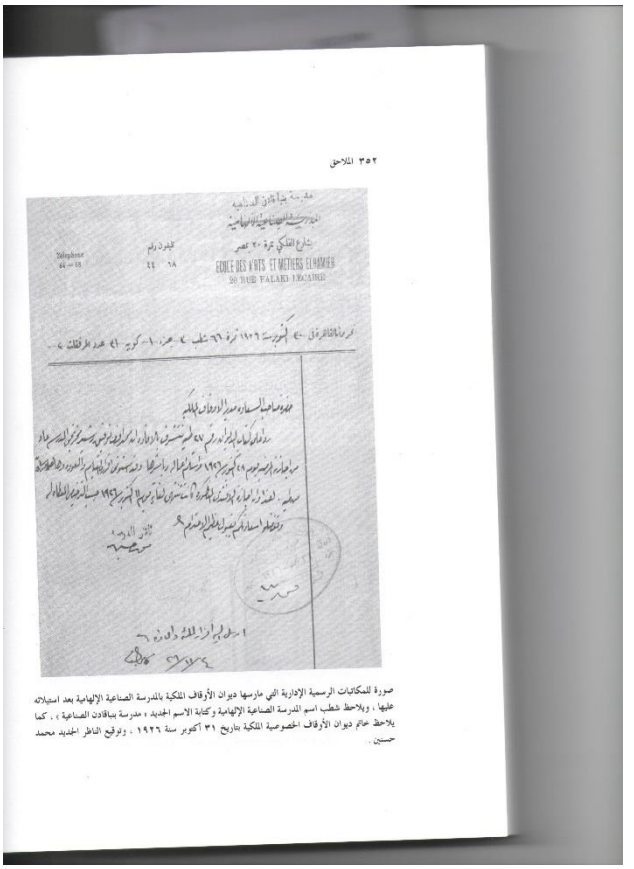

٣٥٢ الملاحق

Telephone 44 — 68

كليوز رقم ٦٨ ٤٤

ECOLE DES ARTS ET METIERS ELHAMIEH
20 RUE FALAKI - LE CAIRE

صورة للمكاتبات الرسمية الإدارية التى مارسها ديوان الأوقاف الملكية بالمدرسة الصناعية الإلهامية بعد استيلائه عليها ، ويلاحظ شطب اسم المدرسة الصناعية الإلهامية وكتابة الاسم الجديد « مدرسة بنباقادن الصناعية » ، كما يلاحظ خاتم ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، وتوقيع الناظر الجديد محمد حسنين .

شكل . 3 صورة مكاتبة من المدرسة الإلهامية بعد استيلاء الملك على وقف بنبا قادن
و يظهر هنا شطب اسم المدرسة الأصلى
(المدرسة الصناعية الإلهامية) ووضع اسم مدرسة بنبا قادن
(محمود عبد العال المدرسة الصناعية الإلهامية،الشركة المصرية العالمية،2000،ص532)

نتائج البحث

يتفق المؤرخون على توصيف الحقبة التى أعقبت إستقالة سعد زغلول "بالعهد الملكى الأول" بعد أن واتت الفرصة الملك لإشباع نهمه إلى السلطة، [43] و تنفيذ كل ما حرمه وجود سعد من تنفيذه . ففى مارس 1925 تولى محمد على علوبة وزارة الاوقاف و تركها فى سبتمبر من نفس العام و كان تعليقه على فترة وزارته يحمل كثير من الرسائل او المعانى التى توضح موقفه و سبب صمته عن تناول قضية وقف بنبا قادن فيقول علوبة فى مذكراته "و مما لاحظته فى الوزارة ما كان فى بعض حجج الأوقاف من حرمان الأهل و الأقارب و حبس الوقف على من لا يستحقون و تجريد الورثة أحياناً من أموال أبائهم ارضاءً لشهوات جامحة

و نزوات ممقوتة..... فبحثت حتى ألهمنى ربى الى أن الأوقاف الأهلية ليست من الدين فى شىء و انها ضارة ضرراً اجتماعياً يجب إزالته"[44] وبرر علوبة رأيه بأن الوقف أحيانا يتم لمن لا يستحق كأن يكون لخليلة الواقف و أن نظار الوقف هم المستفيدون الحقيقيون من الوقف و ليس من ذكرت اسمائهم فى الوقفية .ويذكر علوبة أن رأيه تسبب فى غضب الملك فؤاد منه و بداية فتور العلاقة بينهما. كانت سلطة حكام مصر على الأوقاف ممتدة و قديمة قدم انشاء الأوقاف و لكن ما يختلف لدى الملك فؤاد هو صدور دستور منحه اليد العليا على كل الأوقاف و الوزارة التى تديرها.

كانت هناك ردود أفعال من المجتمع بخصوص خسارة الأميرة أمينة هانم لوقف بنبا قادن منها صدور كتاب[45] يجمع مآثر امينة إلهامى و قصيدة صاغها امير الشعراء احمد شوقى فى سنة 1923 بمناسبة عودتها لمصر عقب انتهاء الحرب، و فى عام 1927 كتب الاستاذ محمود عزمى مقالاً بعنوان(يجب وضع حد لهذه التدخلات و إلا كان الدستور مجرد حبر على ورق)[46] يتحدث فيه عن اسناد الملك فؤاد منصب عضوية المحكمة العليا الشرعية [47*] لرئيس محكمة مصر الابتدائية (و الذى كان إماماً للملك) بدلا من إسنادها الى من تؤهله وظيفته الحاليه كبير المفتشين الشرعيين بوزارة الحقانية لتولى هذا المنصب. و حوكم محمود عزمى بموجب هذا المقال باعتباره عيب فى الذات الملكية و كانت العقوبة الحبس مع الشغل ستة اشهر وأمرت المحكمة بإيقاف التنفيذ.[48]

حدث تحول كبير فى المدرسة الصناعية الإلهامية و هى هدية امينة هانم إلهامى لمصر و التى أنفقت عليها من مالها بالاضافة الى وقف بنبا قادن حيث كانت تسمح شروط الوقفية بذلك. و لكن بعد أن تسلمها ديوان الأوقاف الملكية تم تعيين محمد حسنين الموظف بالاوقاف الملكية ناظراً عليها و لكونه من غير الحرفيين فقد اضطرب العمل بالمدرسة بعد إدارتها الجديدة و تم فصل عدد كبير من المعلمين و صرفت لهم مكافآت ضئيلة و تلقفتهم أيدى الأجانب ليعملوا لديهم و لتزدهر ثرواتهم من ورائهم. و كان ختام أعمال المدرسة تطعيم صالون فخم هدية للملك فؤاد من إيطاليا و كان مطلوباً تطعيمه بما يتناسب مع طرازه الفرعونى. و فى شهر ديسمبر 1929 كانت المدرسة قد صفيت تماما و تم بيع ما كان بها من خامات و أدوات و أشغال غير مكتملة و فى شهر يناير 1930 كانت المدرسة الصناعية الإلهامية قد باتت فى ذمة التاريخ.[49]

---

[1]) أحمد الصاوى،أم عباس صاحبة أشهر سبيل لمياه الشرب في القاهرة،جريدة الإتحاد،14 أغسطس2011. (http://www.alittihad.ae/details.php?id=75622&y=2011)

[2]) حامد المنزلاوى، الدر الثمين فى مآثر أم المحسنين،مطبعة مطر بمصر و الاسكندرية،1925،ص5.

[3]) يونان لبيب رزق،فؤاد الأول المعلوم و المجهول،ط3،دار الشروق،2008 ،ص10-12

[4*]) الواقف هو صاحب الحق الأصيل فى تعيين إدارة وقفيته،و تحديد إختصاصاتها و صلاحياتها، و فى وضع شروط شغل وظائفها و الإقالة منها.

[5*])ناظر الوقف هو صاحب أهم منصب فى إدارة الوقف بعد الواقف لأنه المتحكم فى كيفية إدارة الوقف و مصارفه ولكن هو محكوم بحجة الوقف التى تصف بدقة اين يمكن أن يذهب دخل و غلة الوقف و استمرت الرقابة على ناظر الوقف فى تضاؤل خاصة الوقف الأهلى حتى أصبح منصب ناظر الوقف لمن يهوى المصادر الغير مشروعة و كان هناك ايضاًمن اتخذ وظيفة ناظر الوقف قربى إلى ربه.(محمد قدرى، قانون العدل و الانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف،مكتبة الريان،2007ص 128)

[6]) مذكرة ثانية بأقوال حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم إلهامى و الدة سمو عباس باشا حلمى الثانى ضد ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية، المحكمة العليا الشرعية،مادة التصرفات نمرة 108سنة 1923و1924،مكتب الشيخ محمد عز العرب بك المحامى الشرعى،ص5.

[7]) احمد شفيق ،مذكراتى فى نصف قرن ج4الهيئة العامة للكتاب 1999، ص 308.

[8]) محمود عبد العال، المدرسة الصناعية الإلهامية جزء من تراث مصر التعليمى و الفنى،ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر،2000 ،ص282.

[9]*) يستكمل الشرقاوى وصف الاستقبال "نزلت الوالدة باشا من القطارو دوت الهتافات الاستقبال،ثم خرجت و مرافقوها من المحطةإلى السيارات التى كانت فى انتظارهم،لتقلهم الى سراياها و تبع الموكب تلاميذ المدرسة بسيارات خاصة بهم. و لما وصل الركب الى القصر كان عدد آخر من تلاميذ المدرسة الإلهامية يقف صفوفاً أمام مبنى السراى فانضموا إليهم. و عند نزولها من السيارة هتف الباش اغا كاظم رئيس شئونها الخاصة باللغة التركية(أفندى ميز شوك يشا) و معناها لتعش أميرتنا طويلاً، و ردد التلاميذ الهتاف ثلاث مرات،و دوت اصواتهم بما لم يفهموه ثم تابع تلاميذ المدرسة هتافهم و تحيتهم للأميرة باشاد الآتى سعد السعود بدا لنا و العز أقبل و الهنا بقدومكم نلنا المنى يا خير ذخر للبلاد"(محمود عبد العال،المدرسة الإلهامية،ص283)

[10]*) الاوقاف نوعان :1- الوقف الأهلى الذري : وهو الوقف الذي يتم حبسه على الذرية او اشخاص بعينهم يتم تحديدهم فى حجة الوقف من أجل الانتفاع به بجميع أوجه الانتفاع سواء كان سكني أو ايجار أو غير ذلك . ومثاله أن يوقف شخص بيته على شخص ما من أهله لكي ينتفع بهذا البيت من سكن أو ايجار أو غير ذلك.

2- الوقف الخيري : وهو الوقف الذي يتم حبسه وينفق من ريعه في وجوه الخيرات والمبرات وأعمال البر والاحسان . ومثاله: أن يوقف شخص ما ما يملك (عمارة مثلا) على أن ينفق ريعها على جهة معينة كبناء المساجد أو الإنفاق على الفقراء والمساكين أو ما شابه ذلك من أوجه الخير.

[11]) جابرييل باير،،تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة 1800-1950، ترجمة،تحقيق عطيات محمود جاد،الهيئة العامة للكتاب،1988،ص143.

[12]) إبراهيم البيومى غانم،الأوقاف و السياسة فى مصر،ط1 ،دار الشروق، 1998 ،ص 395.

[13]) محمد انيس، دراسات فى وثائق ثورة 1919 ج1 ،مكتبة الأنجلو المصرية،1963،ص 9.(فى عام 1912 كانت محاولة شراء 3000 فدان بجهة المطاعنة بأموال الأوقاف بناءاً على امر الخديو عباس حلمى الثانى بسعر الفدان 90-95 جنيه و لكن كانت هناك اقساط مستحقة للبنك العقارى واجبة الدفع على هذه الاراضى بالاضافة الى ان اصحاب الارض محمد توفيق بك (شقيق احمد شفيق باشا و اندراوس بشارة باشا) قد اشتروا هذه المساحة من مبيعات الدائة السنية بسعر الفدان 40-45 جنيهاً و لكن اصرار عباس حلمى كان سببه ضغط المنتفعين من اتمام هذه الصفقة و اعترض عبد الرحمن فهمى على اتمام الصفقة لأن الاوقاف اموال اليتامى و العجزة و أحيل فهمى الى المعاش و هو فى سن الثالثة و الأربعين و نشر تفاصيل الصفقة فى مقالين من مجلة كل شيء و الدنيا بعد زوال عهد عباس حلمى الثانى)(محمد أنيس ،مرجع السابق،ص9)

[14]) ابراهيم غانم،مرجع سابق،ص408.

[15]) نفسه،ص406.

[16]) نفسه،ص407 .

[17]) نفسه،ص 405.

[18]) جابرييل باير،مرجع سابق،ص149.

[19]) ابراهيم غانم،مرجع سابق ،ص418.

[20]) نفسه،ص420.

[21]*) مادة 134 من دستور 1923"ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف و مصروفاتها و كذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة و حسابها الختامى" و هذه الاحكام هى العرض على البرلمان قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة شهور على الاقل لفحصها و اعتمادها.

[22]) احمد زكريا الشلق ، الدساتير المصرية نصوص ووثائق1866-2011،الهيئة العامة للكتاب،2012،ص 203.

[23]) جابرييل باير،مرجع سابق،ص145.

[24]) مذكرة ثانية بأقوال حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم إلهامى و الدة سمو عباس باشا حلمى الثانى ضد ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية، المحكمة العليا الشرعية،مادة التصرفات نمرة 108سنة 1923و1924،مكتب الشيخ محمد عز العرب بك المحامى الشرعى.

[25]*) يستنكر عز العرب حدوث الشكوى و كون المستحقين إلتزموا الصمت قرابة نصف قرن حتى تولى الملك فؤاد و بناءاً عليها طلب الملك النظر الحسبى.

[26]) مذكرة ثانية بأقوال حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم إلهامى،مرجع سابق،ص6.

[27]*) مثال على ذلك كتاب مطبوع عنوانه "مذكرة مقدمة من قوت القلوب الدمرداشية بصفتها ناظرة على وقف سيدى ابى عبدالله شمس الدين الدمرداش المحمدى مدعية ضد عبد العزيز آدم و على محمد حسنين غالى وعلى أحمد محمد مدعى عليهم فى القضية المحجوزة للحكم لجلسة 1940/10/13".

[28]) مذكرة ثانية بأقوال حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم إلهامى، مرجع سابق،ص6.

[29]) نفسه،ص6.

[30]) مذكرة ثانية بأقوال حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم إلهامى، مرجع سابق،ص26 .

[31]) محمود عبد العال،المدرسة الصناعية الإلهامية جزء من تراث مصر التعليمى و الفنى،الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان 2000،ص286.

[32]) يونان لبيب رزق،تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام،وحدة الوثائق و البحوث التاريخية،1975،ص282-283.

[33]*) هو محامى شرعى خريج الأزهر ثم دار العلوم فى سنة 1893 و تخرج فيها سنة 1897 و اختير مع الشيخ حسن منصور للتدريس بالمدرسة السنية فكان أحد الاثنين الذين عينا لأول مرة فى مدارس البنات. اختار مهنة المحاماة الشرعية و كانت فاتحة أعماله فى المحاماة الترافع فى قضية بالسودان. و لما انشئت نقابة المحاميين الشرعيين كان ثانى نقيب لها. عضواً فى لجنة الوفد المركزية و عضواً فى مجلس الشيوخ سنة 1924 عن دائرة السيدة زينب. و فى عام 1932 اختير عضواً فى الوفد المصرى.(ابراهيم مصطفى الوليلى،مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ،ط2،المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر،1934،ص179-180)

[34]) مذكرة ثانية بأقوال حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم إلهامى و الدة سمو عباس باشا حلمى الثانى ضد ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية، المحكمة العليا الشرعية،مادة التصرفات نمرة 108سنة 1923و1924،مكتب الشيخ محمد عز العرب بك المحامى الشرعى،مرجع سابق.

[35]*) بعد انقضاء شهرين من صدور تصريح 28 فبراير ، أصدر الملك فؤاد ما سمى" بنظام الأسرة المالكة" لتنظيم الشئون الداخلية لأسرة محمد على ، قواعد فرضت و استمر تطبيقها خاصة فى أمور الزواج حتى قيام ثورة يوليو . و نظمت المادة الثامنة منه مجلس البلاط الملكى و اختصاصاته.

[36]) مروة على حسين،نساء الأسرة العلوية و دورهن فى المجتمع المصرى،ط1،دار الشروق ،2015،ص179

[37]*) تضمنت إختصاصات مجلس البلاط الآتى 1- النظر فى حالات الطلاق و محاولة الاصلاح بعد استدعاء الزوجين و الاستماع لأقوالهم و محاولة الصلح فإن تم الطلاق يثبته المجلس و يسلم به وثيقة 2- للملك أن يأمر بعد أخذ رأى المجلس بإخراج أى أمير أو أميرة من الأسرة المالكة3- يحدد المجلس جهة تعليم الأمراء القاصرين القريبين من وراثة العرش(يونان لبيب رزق،فؤاد الأول المعلوم و المجهول،ط3،دار الشروق،2008 ،ص61)

[38]) يونان لبيب رزق،فؤاد الأول المعلوم و المجهول،ط3،دار الشروق،2008 ،ص61.

[39]) نفسه،ص91.

[40])ابراهيم الهلباوى، مذكرات ابراهيم الهلباوى ،تحقيق عصام ضياء الدين و عبد العظيم رمضان،الهيئة العامة للكتاب،1995،ص223.

[41]) يونان لبيب رزق،فؤاد الأول المعلوم و المجهول،ط3،دار الشروق،2008 ،ص69.

[42]) محمود عبد العال،مرجع سابق،ص352.

[43]) يونان لبيب رزق،فؤاد الأول المعلوم و المجهول،ط3،دار الشروق،2008 ،ص83.

[44]) محمد على علوبة،ذكريات اجتماعية و سياسية،تحقيق احمد نجيب احمد،جمال الدين أمين،ناهد مصطفى مرزوق، مركز وثائق و تاريخ مصر المعاصر،الهيئة العامة للكتاب،1988،ص279-280 .

[45]) حامد المنزلاوى،مرجع سابق،ص 86.

[46]*) نشر هذا المقال فى جريدة السياسة اليومية فى 18 سبتمبر 1927.

[47]*) المحكمة التى خسرت أمامها أمينة هانم إلهامى وقف بنبا قادن.

[48]) سيد عشماوى،العيب فى الذات الملكية إنهيار هيبة حكم الفرد المطلق الخديو-السلطان-الملك(1882-1952)،تاريخ المصريين،الهيئة العامة للكتاب،2002،ص327.

[49]) محمود عبد العال،مرجع سابق،ص342.

المصادر و المراجع

الوثائق المنشورة

- مذكرة ثانية بأقوال حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم إلهامى و الدة سمو عباس باشا حلمى الثانى ضد ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية،مادة التصرفات نمرة 108سنة 1923و1924، المحكمة العليا الشرعية.

المراجع

- إبراهيم البيومى غانم،الأوقاف والسياسة فى مصر،ط1 ،دارالشروق، 1998 .
- ابراهيم الهلباوى، مذكرات ابراهيم الهلباوى ،تحقيق عصام ضياء الدين و عبد العظيم رمضان،الهيئة العامة للكتاب،1995.
- ابراهيم مصطفى الوليلى،مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ،ط2،المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر،1934.
- احمد زكريا الشلق ، الدساتير المصرية نصوص ووثائق1866-2011،الهيئة العامة للكتاب،2012.
- احمد شفيق ،مذكراتى فى نصف قرن ج4،الهيئة العامة للكتاب، 1999.
- جابرييل باير،،تاريخ ملكيةالأراضى فى مصرالحديثة 1800-1950،الهيئة العامة للكتاب،1988.
- حامد المنزلاوى، الدر الثمين فى مآثر أم المحسنين،مطبعة مطر بمصر و الاسكندرية،1925.
- سيد عشماوى،العيب فى الذات الملكية إنهيار هيبة حكم الفرد المطلق الخديو-السلطان-الملك(1882-1952)،تاريخ المصريين،الهيئة العامة للكتاب،2002.
- محمدانيس،دراسات فى وثائق ثورة 1919 ج1 ،مكتبةالأنجلوالمصرية،1963.
- محمد على علوبة،ذكريات اجتماعية و سياسية،تحقيق احمد نجيب احمد،جمال الدين أمين،ناهد مصطفى مرزوق، مركز وثائق و تاريخ مصر المعاصر،الهيئة العامة للكتاب،1988.
- محمد قدرى، قانون العدل و الانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف،مكتبة الريان،2007.
- محمود عبد العال، المدرسة الصناعية الإلهامية جزء من تراث مصر التعليمى و الفنى،ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر،2000.
- مروة على حسين،نساء الأسرة العلوية و دورهن فى المجتمع المصرى،ط1،دار الشروق ،2015.
- يونان لبيب رزق،تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام،وحدة الوثائق و البحوث التاريخية،1975.
- يونان لبيب رزق،فؤاد الأول المعلوم و المجهول،ط3،دار الشروق،2008.

الدوريات

- جريدة الإتحاد،14 أغسطس2011